عصـور - تصنيف ج- المجلد 20 / العدد03 - ديسمبر 2021
EISSN 6278-2600 / ISSN 1112- 4237 الإيداع القانوني Depot légal 464 -2002
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/167

معرف الكائن الرقمي للمقال: (DOI)10.54239/2319-020-003-010

ظاهرة الاستقالة الجماعية عند النواب المسلمين الجزائريين سنة1937 بالقطاع الوهراني أسبابها وانعكاساتها

The phenomenon of the collective resignation of elected Algerian Muslims in 1937 in the department of Oran, causes and implications

د.ة حورية جيلالي*

المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية(CRASC) وهران

djilali.houria76@outlook.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/27 تاريخ المراجعة: 2021/06/15 تاريخ القبول:2021/09/20

الملخص:

سنتطرق إلى موضوع هام وحركة استثنائية عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية بالقطاع الوهراني وبالجزائر ككل، خلال مرحلة الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي تتمثل في " ظاهرة الاستقالة الجماعية عند النواب المسلمين الجزائريين سنة 1937 بالقطاع الوهراني أسبابها وانعكاساتها"، ومع أن " الاستقالة " كأسلوب في المواجهة والاحتجاج لم تكن جديدة بالنسبة للنواب المسلمين الجزائريين، حيث كانت هناك ردود فعل مماثلة في عدة مواجهات سياسية بين الجزائريين والفرنسيين، إلا أنها لم تكن بنفس القوة والتنظيم كما كانت عليه في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الجزائر.

ومن خلال هذا العمل سنحاول تسليط الضوء على حركة الاستقالة الجماعية للنواب المسلمين الجزائريين، بصفتها أسلوب من أساليب المواجهة والاحتجاج السلمي، من

* د.ة حورية جيلالي، أستاذة باحثة بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية(CRASC) وهران، قسم التاريخ والذاكرة.

خلال تتبع ظروفها وأسبابها وأهميتها، ومدى فعاليتها خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: النواب، الفدرالية، المؤتمر الإسلامي، الاستقالة، ابن جلول، عبد الحميد بن باديس، بلوم فيوليت .

Abstract :

In this paper, We are addressing an important subject and an exceptional movement that the Algerian national movement experienced in the department of Oran and throughout Algeria, during the thirties of the last century. This article isentitled « The phenomenon of the collective resignation of elected Algerian Muslims in 1937 in the department of Oran, causes and implications »

The resignationis not something new for the Algerian Muslimdeputies, as therehad been similar reactions in several political clashes between the Algerians and the French, but they were not with the same force and the sameorganization as 'at thiscritical stage in the history of Algeria. Through this work, we will try to explain this movement of collective resignation of Algerian Muslim elected representatives, as a method of confrontation and peaceful protest, by retracing its conditions, its causes, its importance and its effectiveness during this critical stage of the process. history of the Algerian national movement.

Keywords : elected officials ,The Federation, Muslim Congress , resignation , Ibn Djelloul, Abdelhamid Ibn Badis, Blum Violette.

مقدمة:

كان الوضع السياسي الجديد الذي طرأ على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثل في نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية خلال انتخابات ماي 1936، وتشكيل الحكومة بقيادة رئيس الحزب الاشتراكي ليون بلوم، عاملا مساعدا لعقد هذا المؤتمر الإسلامي الجزائري(1937) ولولا هذا الوضع لعملت السلطات الإدارية كل أساليب الترهيب والترغيب لمنع انعقاده(**قنان، 2007:43**) ، لاسيما وأن موريس فيوليت ومنذ تعيينه حاكما عاما على الجزائر سنة 1925 أبدى استعدادا للنظر في المسألة

الأهلية، ورأى أن من مصلحة فرنسا تقريب الجزائريين إليها وأظهر نوع من المرونة في معالجة الوضع(بن سمينة، 2005: 80) ، والجدير بالذكر أنه كان للمؤتمر الإسلامي ايجابيات هامة منها أنه جعل القيادات السياسية تنضج بالجزائر وشجع النخبة على خوض المعركة السياسية إذا اقتضى الأمر وتوحيد الصفوف ولو مؤقتا بين اتجاهات كانت تبدو متناقضة(سعد الله، 1992: 199).

في هذا الإطار، سنتطرق في هذا العمل إلى " ظاهرة الاستقالة الجماعية عند النواب المسلمين الجزائريين سنة 1937 بالقطاع الوهراني أسبابها وانعكاساتها"، مع محاولة تسليط الضوء على هذه الظاهرة، من خلال تتبع ظروفها وأسبابها، مع التعريف بحركة النواب المسلمين الجزائريين، ثم تتبع دورهم في إطار المؤتمر الإسلامي الجزائري، والظروف التي جعلتهم يقررون اللجوء إلى "الاستقالة الجماعية" كحل وأسلوب للضغط على الإدارة الاستعمارية، سعيا لإجبارها على الرضوخ والخضوع لمطالب المؤتمر الإسلامي، وحاولنا من خلال هذا المقال الإجابة على عدد من التساؤلات أهمها كيف تطور النضال السياسي عند الجزائريين، ما هي ظروف ظهور هذه الحركة، هل تجاوب معها كل النواب، وهل أدت إلى تحريك الأوضاع لصالح الحركة الوطنية، وهل توصل النواب لما سعوا إلى تحقيقه من خلال هذه الحركة، وكيف كانت ردود الفعل المختلفة منها(الجزائرية والفرنسية)، وما هي تداعياتها على الساحة الوطنية.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، كان لابد من العودة إلى تأسيس فدرالية النواب المسلمين الجزائريين، والى عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري والظروف العامة التي شهدتها الجزائر خلال هذه المرحلة، مع التركيز على إبراز مدى فاعلية نشاط النواب المسلمين الجزائريين، وتبيان السياسة التي اتبعتها فدراليتهم للضغط على فرنسا، والجهود التي بذلتها هذه الكتلة لإيصال مطالب الشعب الجزائري متخلين في سبيل ذلك عن مناصبهم وحقوقهم السياسية، مع السعي لتوضيح الأساليب والوسائل التي استخدموها لمواجهة السياسة الفرنسية، واعتمدنا في ذلك على المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على عرض الأحداث وترتيبها حسب التأثير والأهمية، مع محاولة شرح الأفكار وتحليلها.

ولإنجاز هذا العمل، اعتمدنا على ببليوغرافية متنوعة، ارتكزت على تقارير الشرطة الموجودة على مستوى أرشيف ولاية وهران، ومجموعة من التقارير والوثائق

الموجودة على مستوى مركز الأرشيف بأكس-أن-بروفانسAix-En-Provence بفرنسا، والتي تعتبر جد هامة، ناهيك عن عدد من المراجع والمقالات القيّمة التي كان لها دور في إثراء هذا العمل،وكان علينا تتبع نشاطات المؤتمر الإسلامي الجزائري وفدرالية النواب المسلمين الجزائريين، من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وصحف النواب، التي واكبت الحدث، وأعطتنا رسما للوضع السياسي السائد آنذاك، ناهيك عن المراجع المختلفة لدعم الموضوع وإثرائه.

وقبل التطرق إلى المؤتمر الإسلامي وحركة الاستقالة الجماعية عند النواب المسلمين الجزائريين، لابد من التعريف بهذه الفدرالية وظروف نشأتها.

1/ فدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

لم تنص إصلاحات فبراير 1919 سوى على التوسيع المحدود للمشاركة الجزائرية في الانتخابات في المجالس الثلاثة (البلدية ، العامة والمفوضيات المالية) لهذا لم تلق هذه الإصلاحات ارتياحا من طرف الجزائريين، الذين راح منتخبوهم يشكلون فدرالية المنتخبين الأهالي في 18 جوان 192(17: 1990 ,Guenaneche) ، ذلك أن هؤلاء النواب أيقنوا أهمية تجمعهم واتحاد مواقفهم لمواجهة السياسة الفرنسية المتعنتة، وخصوصا بعد تأسيس المنظمة القوية لرؤساء بلديات الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، والتي كانت معارضة لإصلاحات1919(قداش، 2008:147)، وكان أول مؤتمر لها يوم 11 سبتمبر 1927 وتمثلت أهم مطالبهم في التمثيل النيابي للأهالي، فقد طالب كل من فرحات عباس والدكتور سعدان في المجلس المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 1935، بدراسة نظام تمثيل الجزائريين المسلمين بالبرلمان(D.A.W.C, PV du C.G :1935) ، المساواة في الخدمة العسكرية، المساواة في التوظيف الإداري، إزالة الشكليات المفروضة على العمال الأهالي المتواجدين بفرنسا، إلغاء قانون الأهالي، تطوير التكوين والتعليم المهني للأهالي، تطبيق القوانين الاجتماعية بالجزائر، إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية المؤسسة وفقا لقانون 1919 داخل البلديات المختلطة وذلك فيما يخص انتخابات المجالس العامة والمفوضيات المالية.

وكان الاهتمام الرئيسي للمؤتمر هو التمثيل النيابي للجزائريين، وطالب بعض المؤتمرين المتأثرين بالرابطة الفرنسية الخاصة بالأهالي المسلمين الجزائريين بنواب

للقبائل ونواب للعرب أي تمثيل نيابي مباشر قائم على النظام الحالي للتمثيل الأهلي بالمفوضيات المالية(Depont, 1928 :183-184)، نشير هنا إلى انعقاد مؤتمر النواب بالجزائر العاصمة بمقر نادي الترقي في 11 سبتمبر 1927 بحضور 150 شخص، مثّل القطاع الوهراني21 نائبا، ثلاثة من وهران، 4 من مستغانم، 4 من تلمسان، 4 من معسكر، 4 من تيارت، 1 من فرندة و1 من الرحوية ليشكلوا بذلك 5 مفوضين ماليين ،5 مستشارين عامين و 11 مستشار بلدي، بالرئاسة الشرفية لمحمد بن رحال والرئاسة الفعلية للدكتور ابن التهامي، وكان نائب الرئيس للقطاع الوهراني مونتيرا، السكرتير طالب عبد السلام والمساعدين غلام الله ولعريبي(Touati, 1984 :377) ، وابتداء من 2 فبراير 1928 بدأ الرئيس الجديد لفدرالية النواب المسلمين الذي تم استبداله يوم 25 ديسمبر 1927 سايح سي هني، رفقة أمينه العام وآخرين في جولة تحسيسية إلى الغرب الجزائري لعرض نتائج السفر أمام الرأي العام والسياسي للمنطقة، وفي مستغانم حضر الاجتماع الذي عقد يوم 3 فبراير 1928 حوالي 1500 شخص وكانت غيليزان آخر مدينة تستقبلهم(مهديد، 2015:94).

إن فدرالية النواب المسلمين الجزائريين عبارة عن تجمع من المثقفين والأعيان، تهدف إلى زيادة تمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس، والمساواة أكثر في المعاملة والخدمات(أجيرون، 2008: 18)،وكان هؤلاء النواب يسعون بحكم مناصبهم إلى الضغط على النظام الاستعماري ومحاولة تحقيق نوع من العدالة بين الجزائريين والفرنسيين في التمثيل النيابي كما يجب فبالمقارنة مثلا ، كان المستشارون الأوربيون ينتخبون بالاقتراع العام لمدة 6 سنوات ويتزايد عددهم بتزايد عدد الفرنسيين إذ ارتفع العدد من 26 سنة 1871 إلى 30 سنة 1883 بمجالس الجزائر وقسنطينة، وزاد عددهم في وهران من 24 إلى 27 نائب، أما الأعضاء المسلمين بالمجلس العام فرغم التزايد الملموس لعدد السكان خلال هذه المرحلة(التعليق رقم1)، وبقي عددهم بالمجلس العام 6 بالعمالة ولكنهم بعدما كانوا يعينون من طرف الحاكم العام من بين الملاك وأصحاب العقارات بالدائرة أصبحوا بموجب مرسوم 24 سبتمبر 1908 ينتخبون(Collot, 1974 :75). وكان للصحافة دور في الترويج لنشاطات هذه الفدرالية وأهدافها، فقد ظهرت جريدة الوفاق الفرنكو إسلامي(L'Entente Franco musulmane بقسنطينة فيما بين (1935-1937) ،

التي مثلت لسان حال فدرالية النواب المسلمين الجزائريين (D.A.W.O, boite 4473 :1937).

هنا لابد من الإشارة إلى أن النواب المسلمين وجماعة النخبة بالخصوص، أخذوا يستقلون تدريجيا بآرائهم منذ تأسيس هذه الفدرالية واخذوا يلحون بشدة أحيانا في مطالبهم القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين (مهديد، 2015: 76) ، وكان لانعدام وجود الأحزاب السياسية للجزائريين أثر في ضعف الوزن السياسي للمنتخبين، ومحدودية دورهم مقارنة بالأحزاب الفرنسية التي كانت تؤطر الانتخابات الخاصة بالفرنسيين، ناهيك عن عدم إتقان الجزائريين لتقنيات المناقشة والتدليل ولعبة التكتل لتمرير المشاريع المختلفة لصالح ممثليهم، وهو ما لمسناه في مختلف المداولات الخاصة بالمجالس البلدية والعامة والمفوضيات المالية، وستشهد السنوات التالية تعبئة كبيرة ونشاط هام في حياة النواب.

من جهة أخرى فإن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لنشاط النواب هو أنه بعد تشكيلهم لفيدراليتهم، زادت ثقتهم بأنفسهم وبرز دورهم ومكانتهم بالنسبة للجزائريين والفرنسيين معا، فقد بدأت مطالبهم بالتوسع والتزايد،وأعطت نوعا من الدفع لمطالب النواب بمختلف المجالس من خلال المطالبة بالتمثيل النيابي على مستوى البرلمان الفرنسي، حيث طالبوا بعضوين بالمجلس الفرنسي، واحد للعرب والآخر للقبائل وبتعيين نائب يمثل كل عمالة واحد للجزائريين وآخر للقبائل، أي بمجموع خمسة نواب (Mélia, S.D : 38-39). وتميز النواب بالإصرار على مطالبهم التي بدأت تتنوع أكثر مما كانت عليه، وأصبحوا ينددون بتصرفات الإدارة الفرنسية ويتّحدون في مطالبهم ليشكل ذلك نوعا من الضغط عليها،وهذا لا يعني أن مطالبهم قبل هذا لم تكن بالقوية أو الجدية بل نجد طالب عبد السلام مثلا في إحدى جلسات المجلس العام قد أعطى وبيّن الطابع المطلبي للمسلمين حيث عبّر عن وضع الجزائريين في ماي 1920 قائلا :" لم يحصل التعليم على أي تطور، نهب الأراضي متواصل وكذلك عدم المساواة في التوظيف ... "ووجّه كلامه بألفاظ قوية لم يستعملها أي نائب من قبل حيث قال" ما تسمونه إصلاحات كبرى ليس سوى كلمات كبرى غير كافية " وركز على قضية تمثيل الجزائريين بغرفة النواب ومجلس الشيوخ" (D.A.W.O, PV du C.G, 1920 :515)، فالجديد في هذه المرحلة هو أن موقف

النواب بمختلف المجالس قد تغير وارتفع سقف مطالبهم،ومن خلال مداولات مختلف المجالس لاحظنا مبادرة النواب بالمطالبة بتحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، بالاهتمام باللغة العربية وتعليمها، والمساواة في الأجور، وتحسين أوضاع المرأة والطفل، والصحة، وبالتالي المطالبة بالحد من الأساليب الاستعمارية الجائرة كنزع الأراضي وعدم المساواة في الأجور، وفي توزيع الحبوب ومختلف الخدمات الصحية والتعليمية وحتى ما تعلق بإصلاح الطرقات وانجاز المستشفيات، والمرافق المختلفة(التعليق رقم3). وارتبطت هذه النقلة النوعية أيضا في مواقف النواب بظهور الأزمة الاقتصادية العالمية التي عانى منها الشعب الجزائري، مما جعل ممثليه بمختلف المجالس يشعرون بأهمية دورهم في تحسين ظروف معيشته خصوصا وأنهم كانوا يدركون الفرق الواسع بين وضع الجزائريين ووضع الأوربيين ومدى معاناة الجزائريين في كل النواحي.

هذا وتعتبر سنة 1927 بالنسبة للنواب المسلمين بالجزائر عامة وبالقطاع الوهراني خصوصا، سنة حافلة حيث ستعرف ثلاثة أحداث هامة ستؤدي إلى خروج نشاطهم من الركود ، فمن جهة كان ظهور مشروع النائب موتيMarius Moutet الذي ينادي بحق المسلمين في التمثيل بالبرلمان، وبرفع الآمال في تحقيق أحد أهم المطالب التي جاء بها الأمير خالد في 11 سبتمبر 1927، ومن جهة أخرى كان تأسيس جريدة الاتحادL'Union بمبادرة من المستشار البلدي باشطارزي بن عودة، وكان عقد أول مؤتمر لفدرالية النواب في سبتمبر 1927 الدافع الأكبر لتطور مواقفهم.(Touati,1984 :377) وتؤكد اغلب الكتابات التاريخية المعاصرة أن حالة التوتر وعلاقة التنافر بين الإدارة الاستعمارية والجزائريين على وجه العموم والحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها على وجه الخصوص، قد زادت حدة منذ 1930، فلم تكد تحل سنة 1931 حتى هبّت ريح النضال السياسي وشرعت التنظيمات السياسية والاجتماعية في الكفاح من أجل إبراز معالم الأمة، كما ساهمت في تصعيد نشاط الحركة الوطنية وبعث الشعور بالذات الوطنية، وستكون سنة 1936 وما عرفته من تطورات سياسية، سنة مفصلية في تاريخ الحركة الوطنية، بظهور المؤتمر الإسلامي الجزائري، والتقارب الذي أحدثه بين مختلف التيارات الإسلامية، وعلى رأسها جمعية

العلماء المسلمين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائري وفدرالية النواب المسلمين الجزائريين.لقد غطت محاولات النواب والنخبة الفراغ السياسي الناجم عن تراجع نجم شمال إفريقيا على إثر حله في نوفمبر 1929، ورفعوا أصواتهم منادين بالمساواة في الحقوق والواجبات.

2/ المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936:

كان لظاهرة التحالفات والمؤتمرات العديدة التي نظمت خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، تأثير كبير في فكر النخبة الجزائرية وتوجيهها نحو استخدام هذه الصيغ التنظيمية في إطار الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها ضد الاستعمار(Merad, 1999 :187) ، ويتفق المؤرخون على أن فكرة عقد مؤتمر إسلامي تعود إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، حيث بدأ بعقد اتصالات مع فدرالية النواب المسلمين للقطاع القسنطيني قصد إقناعها بفكرة المؤتمر، وكانت نتيجة هذه الاتصالات إصدار الطرفين لنداء يوم 16 ماي 1936 إلى المسلمين الجزائريين لكي يشكلوا لجانهم ويعدّوا كراريس المطالب قصد الإعداد لعقد هذا المؤتمر(مهديد، 2015: 122) ، وفي أول جوان 1936(Marynower,2001 :16) تأسست كتلة التنظيمات المسلمة للقطاع الوهراني التي ترأسها الشيخ السعيد الزاهري(FR.A.N.O.M,9H28 :1937) عضو بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(التعليق رقم4) ، وكان هدفها تحقيق المطالب الخاصة بالجزائريين، ونادت المسلمين لتنظيم أنفسهم لتحقيق ذلك، لتبدأ عملية تجنيد مختلف التنظيمات (الدينية ،الثقافية، النقابية،المحاربين القدامى، الرياضية والخيرية)، وتشكل بذلك كتلة لمنظمات متناسقة، لا يتوقف هدفها على إعداد برنامج مطلبي بل يتعدى ذلك إلى تنفيذ هذه المطالب، فتشكلت لجنة مكونة من مفوضي عدة تنظيمات بوهران هدفها تحقيق تجمّع لكل الطبقات الاجتماعية حول برنامج مطلبي وزيادة شعبية المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان سيعقد مستقبلا بالجزائر العاصمة.

أما السبب الذي دفع العلماء للعمل بجانب دعاة الإدماج فهو أملهم في رؤية الجبهة الشعبية تنصف الجزائريين وتمنحهم الحقوق نفسها التي استفاد منها معمرو الجزائر من قبل مع الإشارة إلى أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تغفل عن هذه التحركات

ففي أحد التقارير الخاصة بالإدارة المركزية لاحظنا استمرار الحديث حول تطور الأوضاع السياسية بالغرب الجزائري(D.A.W.O,Carton2260 :1935).

انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول يوم الأحد 7 جوان 1936 بقاعة سينما الماجيستك بالجزائر العاصمة وتزامن ذلك مع احتفالات المولد النبوي الشريف، حضرته شخصيات سياسية وطنية من مختلف التيارات، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعدد كبير من النواب الجزائريين، وأعضاء من الحزب الشيوعي الجزائر(Melasuo,1983 :5) ، إلى جانب بعض رجال الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا ماعدا نجم شمال إفريقيا(علوان، 2012-2013: 145) الذي رفض مبدأ الارتباط بفرنسا الذي أقره المؤتمر الإسلامي الجزائري، ورفض أيضا التمثيل النيابي بباريس(Benallegue Chaouia,2005 :170) ، وقد ذكر محمد قنانش في كتابه الحركة الاستقلالية بالجزائر فيما بين الحربين أنه مثّل شمال إفريقيا ممثل من فرعي تلمسان ومستغانم بينما اهتم ممثلي فرع الجزائر بضمان الأمن غير أننا لم نجد تأكيد لهذه المعلومة في مرجع آخر(Guenaneche,1990 :70) .

واعتبرت وسائل الإعلام أن المؤتمر الإسلامي الجزائري حدث هام مكن الاتجاهات المختلفة من التقارب فيما بينها، وبداية لتفكير جماعي مشترك،لاسيما وأنه شهد مشاركة شخصيات كان لها وزنها السياسي كما هو الحال بالنسبة لمحمد الصالح بن جلول عن فدرالية النواب، وبن علي بوقرط عن الحزب الشيوعي، مع غياب رئيس فدرالية النواب المسلمين للقطاع الوهراني مكي بزغود(مهديد،2015:126) ، وهكذا فقد كانت النتيجة الأولى لهذا الاجتماع العام هي انتخاب لجنة مؤقتة لتسيير أعماله، وتنفيذ مقرراته التي أجمع عليها ممثلو الأمة من سائر الطبقات وكل الهيئات، وكان عمل اللجنة المؤقتة هو الدعاية الواسعة لتأسيس اللجان بالعمالات الثلاث لكي تنتخب من يمثلها في اللجنة التنفيذية للمؤتمر(البصائر،1936: 1). وسرعان ما باشرت هذه الأخيرة نشاطها بالعمالة الغربية التي شهدت عقد وتنظيم العديد من الاجتماعات والمهرجانات السياسية لشرح مطالب هذا المؤتمر.

ركز النواب من خلال هذا المؤتمر على ضرورة تطبيق مشروع بلوم فيوليت بينما سعى أعضاء الحزب الشيوعي إلى جمع قوة الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية

التي كانوا أعضاء فيها بهدف محاربة الاضطهاد والظلم . وتم تقديم مطالب المؤتمر إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم، والتي تمثلت في إلغاء كل القوانين الاستثنائية المطبقة على المسلمين، إلحاق الجزائر بفرنسا وإلغاء الولاية الجزائرية ومجلس النيابات ونظام البلديات المختلطة، إلى جانب المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية، والإصلاحات الاجتماعية، والاقتصادية، ومطالب سياسية تمثلت في (إعلان العفو السياسي، توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات، إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه، النيابة في مجلس الأمة (البصائر، 1936:1)

ومثّل عمالة وهران كل من طالب عبد السلام (محامي ومفوض مالي)،الحاج حسن باشطارزي (مستشار بلدي بوهران)، بوشامة عبد الرحمن (مهندس معماري وممثل لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إضافة الى ممثلي عمالة قسنطينة (بوسعادة،2012-2013:218) وهم الشيخ عبد الحميد بن باديس عن جمعية العلماء،الدكتور ابن جلول (نائب بلدي ومستشار عام بقسنطينة)، فرحات عباس (مستشار عام)،طاهرات العربي (نائب بلدي بقسنطينة) الى جانب ابن قلعية. وعن عمالة الجزائر الشيخ الطيب العقبي ممثلا عن جمعية العلماء، عمارة فرشوح، الدكتور بشير عبد الوهاب (نائب عمالي بالبليدة)، ابن الحاج ولحاج (مستشار بلدي بالجزائر)، بوكردنة عبد الرحمن (مستشار بلدي بالجزائر)، وعن الصحراء الحكيم سعدان والأمين لعمودي، ومن الشبان ثلاثة واحد من كل عمالة وهم ابن الحاج المستشار البلدي بالجزائر، بوشامة عبد الرحمن من عمالة وهران.

واشترط المؤتمر تحقيق مضمون الميثاق المطلبي في إطار سياسة الإدماج واحترام نظام الأحوال الشخصية، كما أنه لم يغفل العمال وحقوقهم، مع الإشارة إلى الحماس الكبير الذي ساد القطاع الوهراني خصوصا، بسبب توصيات المؤتمر وقراراته، حيث برز نشاط كبير للجانه التنسيقية عبر مختلف مدن العمالة(Guenaneche,1990 :80-81) ، ورغم أن الحكومة الفرنسية حاولت إرضاء الوفد بوعده بالنظر في مطالبه إلّا أنها قامت بعدة مناورات لإفشال مهمته، بإنشاء لجنة برئاسة المفوض المالي لتيارت الشيخ غلام الله للذهاب إلى باريس وتقديم مطالب باسم

المرابطين ضد مطالب المؤتمر، كما أن تخوف ابن جلول من قوة الحزب الشيوعي جعله يشكل وفد مع الجبهة الشعبية ويوجهه إلى باريس في 22 جويلية 1936 الأمر الذي أثر على الوثيقة المطلبية للمؤتمر(مهديد،2015: 133).

وفي 2 أوت 1936 اجتمع المؤتمر ثانية بالملعب البلدي بالعاصمة ليقدم الوفد الباريسي نتيجة مهمته علما أن أعضاء النجم حضروا هذا التجمع الكبير للتعريف بأفكارهم الاستقلالية، وفي أكتوبر من نفس السنة عقد المؤتمر اجتماعا آخر له بوهران ثم مستغانم، غير أنه سرعان ما بدأ يعاني من الانشقاق الداخلي بانسحاب فدرالية النواب المسلمين للقطاع القسنطيني، إلى جانب موقف الأحزاب اليمينية عبر العمالة، والذي مثله تصدي كل من فدرالية شيوخ بلديات الجزائر برئاسة غابريال لامبير Gabriel Lambert، بعض البرلمانيين والإدارة الاستعمارية لنشاطات المؤتمر الإسلامي.

وفي يوم الأحد 20 ديسمبر 1936 اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري باستدعاء من نائب الرئيس على الساعة العاشرة صباحا بنادي الترقي، وبعد بحث إجمالي في الحالة العمومية تصدت اللجنة لانتخاب الرئيس فانتخب لهذا المنصب الدكتور البشير عبد الوهاب النائب العمالي عن مقاطعة البليدة ورئيس وحدة النواب لعمالة الجزائر، وتألفت اللجنة التنفيذية من الأعضاء الآتية أسماؤهم: البشير عبد الوهاب(رئيسا)،نواب الرئيس كل من الأمين لعمودي،فرحات عباس،الجيلالي طالب، الكاتب العام السيد بنجاح وكان نائباه كل من ابن شنب واوزغان بينما كان عبد الرحمن بوكردنة أمينا للمال ونائبه عمارة(التعليق رقم 5) ، ومن جملة الأعمال التي قامت بها اللجنة التنفيذية أنها أرسلت إلى الحكومة عريضة شرحت فيها الحالة الحاضرة شرحا شافيا، وذكّرتها بوعودها المتعلقة بالمطالب التي قدمها الوفد الإسلامي الجزائري، كما أنها وجهت نداء إلى الأمة وأوصتها بالاتحاد والالتفاف حول رجال المؤتمر ومؤازرتهم وتأييدهم في سائر الظروف وبكافة الوسائل(البصائر، 1936:3) ، كما قام الرئيس الجديد الذي كان قد انتخب خلفا للدكتور ابن جلول بإصدار "بيان لشعب الجزائر وفرنسا"وعبّر عن تأييده لمشروع بلوم فيوليت مع تركيزه على دعوة كل الجزائريين إلى الاتحاد، وعند الاحتفال بذكرى مرور عام على تأسيس المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 7 جوان 1937 كان عدد الحاضرين قليل مقارنة مع اللقاءات السابقة حيث بلغ عدد المجتمعين

بمستغانم حوالي 1200 شخص، 200بتيارت ،150بغليزان،3000 بوهران، و1000 شخص بمعسكر. (FR.A.N.O.M, 10H88, 1938)

مع الإشارة إلى تشكيل لجنة الستة والستين(66) لتكون جهازا تنفيذيا لتسيير المؤتمر، وأوكلت لها مهمة طبع مطالب المؤتمر باللغتين الفرنسية والعربية والقيام ب جولات عبر التراب الجزائري لتأسيس لجان محلية تعطي لأعضاء المؤتمر بعد وطني، وهي تعتبر الهيئة الإدارية الأساسية في المؤتمر باعتبارها الوحيدة التي تقرر إنشاؤها من طرفه، وكلفت لجنة مؤقتة بتكوينها في مدة حددت بشهر ينتهي عندما يعقد النواب المحليون اجتماعهم يوم 5 جويلية 1936 بالعاصمة(العقون،1984:27)، وبتاريخ 17 جانفي 1937 اجتمعت هذه اللجنة بنادي الترقي لوضع القانون الأساسي للمؤتمر والنظر في الحالة الحاضرة، وبعد المفاوضات تقرر تكليف المكتب بوضع قانون وعرضه على اللجنة التنفيذية للمصادقة عليه، وإرسال برقية تأييد للحكومة الشعبية، وإرسال وفد إلى فرنسا في الأول من فبراير 1937 ليعمل هناك على شرح المطالب لدى اللجان البرلمانية، وتقرر أن يكون الوفد مكونا من الرئيس(الدكتور البشير عبد الوهاب) ونائبيه الأستاذ لعمودي والسيد جيلاني بن طالب والكاتب العام ابن الحاج، أمين المال عبد الرحمن بوكردنة إلى جانب الشيخ عبد الحميد بن باديس، والأستاذ طاهرات، مع إرسال منشور إلى لجان المؤتمر وأنصاره في العمالات الثلاث والحث على تنظيم اللجان الموجودة، إلى جانب تأسيس لجان جديدة للمؤتمر، وعلى اثر نشر جريدة مارساي ماتانMarseille Matin لمقال ناسبة ما جاء فيه للدكتور ابن جلول بعنوان" تصريحات الدكتور ابن جلول "، تعرضت جمعية العلماء في أحد اجتماعاتها لما جاء في المقال،لاسيما وانه كان يضر بالجمعية التي حاولت العمل بكل وسيلة على أن يكذّب الدكتور تصريحاته ولكنه لم يفعل ليظهر بذلك تباعد كبير بينها وبينه، وذلك من خلال مقال نشر بجريدة البصائر العدد 40 الصادر يوم الجمعة 7 شعبان 1355 هـ الموافق ل 23 أكتوبر 1936 بعنوان" كيف تكوّن المؤتمر الإسلامي الجزائري؟ ولماذا تخلى عنه الدكتور ابن جلول"، ومقال بعنوان أبناء الشمال الإفريقي حول " واجب الزعماء على ذكر إسقاط الحكيم ابن جلول من رئاسة المؤتمر الإسلامي الجزائري" نقلا عن جريدة الزهرة في عدد 21 رجب (البصائر، 16-10-1936: 4)، وهكذا فقد كانت بدايات التباعد

لابن جلول ومقدمات لإيجاد حل في ظل سياسة التسويف الفرنسية لمطالب المؤتمر، ليكون الحل هو الدعوة لعقد مؤتمر ثان.

وأمام تماطل السلطات الفرنسية في الرد على مطالب المؤتمر الأول، وقدوم اللجنة البرلمانية للتحقيق إلى الجزائر في مارس 1937 لدراسة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائريين برئاسة لاغروزيلياريLagrosiliére، حيث ضمت هذه اللجنة عدد من النواب ودخلت في اتصالات مع الجزائريين، وأعدت تقريرا لصالح مشاريع الإصلاحات الحكومية(FR.A.N.O.M, 10H88 : 1938) ، ونتيجة لكل ذلك قررت لجنة المؤتمر أن يجتمع الأعضاء المفوضين في اللجان لانتخاب المقررين للمسائل المختلفة ولتوزيع الأعمال وتعيين الخطباء المختصين للمواضيع الجوهرية للمؤتمر(D.A.W.O, BP201 :1938) ، وكانت لجنة 66 قد قررت منذ شهر ماي 1937 عقد المؤتمر الإسلامي الثاني بالجزائر عند الذكرى الأولى للمؤتمر الإسلامي الأول(العقون، 1984: 27)..

وهكذا انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني في مطلع شهر جويلية 1937 بنادي الترقي، بحضور مكتب خاص بتعقب الأعمال التي كانت في سنة المؤتمر الأولى وعرض ما يجب أن يسير عليه المؤتمر الثاني، وذلك بحضور حوالي 156 نائب(البصائر،1937:3) ،علما أن الذكرى الأولى لانعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري (7 جوان)تميزت بعقد عدة لقاءات، ونتطرق هنا إلى ما ورد في مقال لمفدي زكريا(التعليق رقم6) بجريدة النهضة التونسية،ورد الحديث عنه في تقرير للإدارة الفرنسية، حيث ذكر أن المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني قد نظمته لجنة يسيرها مجنّسين هما الأمين لعمودي وابن حاج وشيوعيين هما عمار اوزقان وبن علي بوقرط، وعقدت اجتماعاتها أيام 9-10 و11 جويلية 1937(FR.A.N.O.M, 9H29, 1937) بتأس الجلسة في الصباح رئيس المؤتمر الدكتور البشير عبد الوهاب، وكان الكاتب العام للمؤتمر السيد ابن الحاج أما نواب الرئيس وهيئة مكتب المؤتمر فبقيت كما هي. وفي المساء واليومين من بعد كانت الرئاسة للنواب حيث تخلف الدكتور البشير معتذرا(لشهب، 2007: 36) ، كما حضر الزاهري بصفته محرر جريدة وهران الجمهوري، وشارك من عمالة وهران حوالي 56 مفوض مثلوا عشرون لجنة محلية هي أفلو، عين تموشنت، أرزيو، كاسان(سيدي

علي)، فرنـدة، عـين كرمـان، معسـكر، مازونـة، مسـتغانم، وهـران، سـعيدة، سـيدي بلعباس،تيارت،تلمسان تليلات، باريقو، غليزان، الرحوية، زمورة، والسوقر وأعلن عن تمسك هذا المؤتمر بالمطالب المعلنة في المؤتمر الأول، وكوّنوا وفد آخر ذهب إلى رئيس الحكومة الفرنسي دلاديهDaladier (التعليق رقم 7) سنة 1938، الذي رفضها بحجة تناقضها مع السياسة العامة لفرنسا بالجزائر(FR.A.N.O.M, 9H28, 1937) ، وكان المؤتمر قد عبّر عن ثقته بالجبهة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت(البصائر، 1937: 3) كنوع من المفاوضات مع فرنسا، مع الإشارة إلى أن آمالا كبيرة قد علقت على المطالب التي قدمت، ولاسيما تلك المتعلقة بالتعليم العربي وحريته والاعتراف به بعد المراقبة الشديدة التي بات يعاني منها.(FR.A.N.O.M, 9H29, 1937)

ورغم كل المعيقات التي واجهها المؤتمر إلا أنه استطاع أن يبقى تجمعا جزائريا، وجبهة ضمت كل الاتجاهات داخل الحركة الوطنية، ما عدا النجم الذي ناهضه بصورة واضحة، حيث عاتب مصالي الحاج المؤتمرين كونهم وافقوا على مشروع بلوم فيوليت، وأكد أن المؤتمر أنشئ من طرف الشيوعيين لأهداف سياسية وصرح " أوضح أنه عندما أنشئ المؤتمر الإسلامي فإن الشيء الذي يجعل حزبنا يتخلف عنه هو المسألة المتعلقة بإدراج لائحة المطالب التي نطالب من خلالها باستقلال الجزائر، لكنهم رفضوا المطلب مؤكدين أن الوضع الحالي لا يسمح لهم بالذهاب إلى حد أبعد في مطالبهم" ,Montagne) (138: 1978، ومع ذلك فيمكن القول أنه بما أن الشباب كان هو الغالب والناشط بالمؤتمر الإسلامي، فإنه سيشكل المحرك الرئيسي للوطنية خاصة وأن عدد المناضلين الذين لا يتجاوز عمرهم 25 سنة مثلوا حوالي55%.(Soufi, 1987 :182)

نشير هنا أنه خلال اجتماع عقد ما بين 5 و7 جويلية 1936 بوهران، منع ابن التهامي جيلالي الذي كان عضو في المؤتمر الإسلامي الجزائري من أخذ الكلمة، وقد يكون ذلك بسبب كونه مناضلا بالحزب اليميني، الحزب الشعبي الفرنسي (Collot, Henry ,1978:101-104) ، وهنا نشير إلى ما ذكره الكاتب نوربار بال أنج-Norbert Bel Angeفي كون ابن التهامي كان أحد أهم المنظمين ومحرري وثيقته المطلبية غير أننا لم نجد تأكيد لهذه المعلومة(البصائر، 1937: 8). وعقد اجتماع للمؤتمر الإسلامي بغليزان

في 14 نوفمبر وبداية ديسمبر 1936 عولجت فيه مسألة توسيع التمثيل المتضمنة في المشروع، وتم اتخاذها كخطوة أولى للحصول على الحقوق السياسية الكاملة.

سيلي هذا النشاط الذي عرفه المؤتمر الإسلامي الجزائري،والمتميز بتعدد التيارات التي جمعها، وبتبلور الاتجاه المطلبي، مبادرة هامة قادها النواب المسلمين الجزائريين والتي تمثلت في حركة الاستقالة من مناصبهم، بسبب الانسداد السياسي الذي حدث سنة 1937، وشعورهم بالفشل أمام الإدارة الاستعمارية، وتعثرهم وتبعثر آمالهم التي علقت بالجبهة الشعبية.(سعد الله، 1992: 73)

3/ حركة الاستقالة الجماعية عند النواب الجزائريين وتداعياتها1937:

أما مسألة الاستقالة عند النواب المسلمين الجزائريين، فقد عرّفها فرحات عباس بأنها تنبيه للقوى الصديقة الجزائرية والفرنسية إلى الوضعية المأساوية للجزائر المسلمة، ومكافحة المعمرين الذين استسلمت لهم الإدارة الفرنسية منذ سبعين سنة(70) ، وقبل التطرق إلى حركة الاستقالة لسنة 1937، لابد من الإشارة إلى أهمية هذا1978 الأسلوب كوسيلة للاحتجاج، فقد اعتمد النواب على أسلوب الاستقالة كتعبير عن الرفض خلال مرحلة العشرينيات والثلاثينيات، فقد قدم الأمير خالد ورفاقه استقالتهم يوم 2ماي 1921، من مختلف المجالس النيابية، احتجاجا على عدم إمكانية إسماع صوتهم وتحقيق مطالبهم بطريقة قانونية(Kaddache, 2009 :59) ، وكانت للاستقالة عندهم مغزى، وهو أن المنتخبين الجزائريين يستحيل عليهم أن يرفعوا أصواتهم بشكوى أو احتجاج في الجزائر، وأن أقوالهم وأفعالهم ليس لها أثر، وأن وجودهم في هذه المجالس لا ينفع لكونهم أقلية ضئيلة جدا وسط أغلبية من الأوربيين، وبالتالي فلا ضرورة لحضورهم هذه المجالس التي لا تقدم شيئا لصالح الجزائريين.(L'Ikdam : 02-05-1929)

وبتاريخ 6أبريل 1923، نشرت جريدة الإقدام إعلان الأمير خالد تخليه عن كل وظائفه النيابية بالمجالس المالية والعامة والبلدية بحجة التعب ورغبته في الاهتمام بشؤون عائلته(L'Ikdam : 28-02-1929) ، وفي رسالة إلى الوالي أعلن أعضاء المجلس البلدي لمدينة البليدة (القسم العربي) عن استقالتهم لأسباب تعلقت بتجاوزات رئيس البلدية وعدم اهتمامه بتلبية مطالب النواب الجزائريين، وعدم حرصه على تحقيق

مصالحهم، وكانت القطرة التي أفاضت الكأس، رفض رئيس البلدية تخصيص مبلغ مالي لدفن مجند جزائري معدم(L'Ikdam : 28-02-1922)، وفي سنوات لاحقة امتنع فرحات عباس وزميله عبد القادر سايح عن حضور اجتماعات المجلس المالي، فأصبحت الاستقالة والامتناع من الوسائل التي يعتمدها النواب الجزائريون للاحتجاج على عمل المجالس الانتخابية.

وإلى جانب الاستقالة، فقد استخدم النواب أسلوب المقاطعة، ففي 14 جويلية 1933، قام نواب قسنطينة المسلمين بإرجاع الدعوات التي وجهت إليهم لحضور الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي، وانسحبوا من الجمعيات الرياضية المختلطة،وتحولت المنافسة الرياضية إلى مواجهات وصراعات عرقية(قداش، 2008: 714) ، لتليها عملية الاستقالات الجماعية، ولكن هذه الأخيرة لم تدم طويلا، إذ لم يكن للنواب الشجاعة الكافية للثبات في قرارهم، فتراجعوا عن الاستقالة، بعدما أقنعتهم الإدارة الفرنسية بأنه في حالة سحب الاستقالات، فإنه سيتم اتخاذ إجراءات تخدم الجزائريين كتخفيف قانون الغابات، ومساعدة الفلاحين بتوزيع الإعانات عليهم، وغيرها، ويعود هذا التراجع السريع إلى عدم استعداد النواب بعد للمعركة السياسية(Kaddache, 2009 : 59).

مع الإشارة إلى حركة استقالة أخرى وقعت سنة 1935، وتعود أسبابها إلى رفض السلطات الفرنسية الإصغاء لوثيقة المطالب(التعليق رقم 8) التي قدمها وفد من أعيان ونواب مسلمين جزائريين، مكون ثمانية عشر(18) عضو، وعلى رأسهم نائبين من العمالات الثلاث، والذي توجه يوم 17 جوان 1935 إلى مدينة Dreux الفرنسية، بمناسبة احتفال أقيم للسناتور موريس فيوليت، ولكن هذا الوفد لم يستقبل من طرف وزير الخارجية شوطان بدعوى عدم أهلية هذا الوفد للقيام بهذه المهمة(مهديد، 2015: 137)، وكرد فعل على هذا الموقف الفرنسي، حاول النواب تقديم استقالتهم، حيث سجلت 1600 استقالة في القطاع القسنطيني، وأزيد من 100 في الغرب الجزائري(سعد الله، 1992: 245) ، وأدى انتشار خبر فشل الوفد إلى حدوث مظاهرة صاخبة في تلمسان يوم 5جويلية رددت فيها عبارات "يسقط شوطان"، "يحيا الإسلام(FR.A.N.O.M, 1937 : 11H49) ،وأخرى في عين تموشنت يوم 6جويلية1935.

أما حركة الاستقالة الجماعية التي عرفتها الجزائر سنة 1937، فقد جاءت كرد فعل على تماطل السلطات الفرنسية في الاستجابة لمطالب الجزائريين التي تمثلت في "مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري"، ذلك أنه في وقت كانت فيه فدرالية النواب تعاني من الشلل بسبب الانقسامات الداخلية، عقد في 7 جانفي 1937 بوهران جمعية عامة حضرها حوالي 400 مفوض، تم فيها التصويت على وثيقة أرسلت إلى ليون بلوم، وموريس فيوليت وراوول اوبو Raoul Aubaud نائب سكرتير الدولة، وماركس دارموي Marx Darmoy وزير الداخلية والحاكم العام، مما جاء فيها " فدرالية النواب للقطاع الوهراني تعطي دعمها الكامل لمشروع بلوم فيوليت الذي يعبّر عن التطلعات الشرعية للمسلمين الجزائريين ولسياسة التجنيس التي تطبقها فرنسا بالجزائر" (D.A.W.O, carton N4062, 1938) ، وبدلا من النظر في مطالب المؤتمر راحت السلطات الفرنسية ممثلة بحكومة شوطان Camille Chautemps(التعليق رقم9) تكلف لجنة برلمانية بقيادة قرنوتHenri Guernut (التعليق رقم10)مهمتها دراسة الوضع من جديد في مدة (18) ثمانية عشر شهرا، وأمام هذا التلاعب بمطالب النخب السياسية الجزائرية، بدأت حركة الاستقالات التي قادها النواب، فمنذ 27 ديسمبر 1936 كانت فدرالية ابن جلول بالقطاع القسنطيني والتي كانت الفدرالية الأكثر نشاطا حسب التقارير الفرنسية (FR.A.N.O.M, 11H48 :1938) ، تؤكد أن النواب المسلمين سيستقيلون بشكل واسع إذا لم يتم تنفيذ مطالبهم، ومع تأكيد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 11 جويلية 1937 لهذا التهديد وبشكل متسارع ، قدّم ابن جلول ورفاقه يوم 28 جويلية استقالتهم إلى العمالة من كل العهدات الانتخابية وبدأ حملة واسعة بالعمالة لدفع النواب إلى الاستقالة، وبتاريخ 26 أكتوبر 1937 نشرت فدرالية النواب المسلمين بعمالة قسنطينة بيانا بعنوان" النواب الجدد لفدرالية النواب المسلمين لقسنطينة قرروا الاستقالة " مما جاء فيه" قرر النواب الجدد لفدرالية النواب المسلمين لقسنطينة يوم 26 أكتوبر 1937 تجديد استقالتهم كتعبير عن رفضهم، وتنديدهم لعدم تنفيذ الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والإدارية التي طالبوا بها"(مهديد، 2015: 137) ، وفي الثاني (2) من شهر أوت 1937، قام نواب دائرة تلمسان بتقديم استقالتهم وطالبوا فدرالية النواب للقطاع الوهراني بعقد اجتماع لتوسيع حركة الاستقالة بكل العمالة، وكان الاجتماع

المشترك بين النواب المسلمين الجزائريين وأعضاء المؤتمر الإسلامي قد عقد يوم 15 أوت 1937(سعد الله، 1992: 132)، لتأكيد حركة الاستقالة هذه، مع الإشارة إلى أن الشيخ ابن باديس كان في تلمسان، ومن هناك وجه دعوة لعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني للنظر في تماطل فرنسا في تنفيذ مطالب المؤتمر الإسلامي الأول. كما تم استدعاء فدرالية النواب للقطاع الوهراني للاجتماع بتلمسان يوم 15 أوت من سنة 1937 بحضور اللجنة العمالية للمؤتمر وقررت ضرورة تقديم كل النواب لاستقالتهم من مناصبهم، وعلى كل النواب ابتداء من 29 أوت من نفس السنة عدم الخضوع وعدم التعاون مع الإدارة وكل من لا يخضع لهذه القرارات يشطب من عضوية المؤتمر. (FR. A.N.O.M, 11H49 ,1938)

وأوردت جريدة البصائر خبر اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر يوم 19 أوت 1937 (التعليق رقم11)بناء على النداء الذي وجهه الشيخ عبد الحميد بن باديس نظرا لهذه الظروف الحرجة التي تمر بها الأمة الجزائرية، وذكرت أنه رغم المساعي الحثيثة التي شملتها مطالب المؤتمر وما وجه من نداء فإنه لم يتم أي إصلاح من الإصلاحات التي شملتها مطالب المؤتمر، وأن شعب المؤتمر وعدد غفير من النواب قد أعربوا عن الاستياء العميق الموجود عند سائر الطبقات الإسلامية فعزموا على سلوك سياسة عدم التعاون في مختلف المجالس النيابية الجزائرية إلى أن تجاب مطالب المؤتمر، حيث أن رغبة عدم التعاون التي أبداها النواب لا تكون لها القيمة الفعالة إلا إذا أيد الناخبون هذه الرغبة، وفي استطاعتهم مقاطعة كل انتخاب مقبل(D.A.W.O, boite 4062 :1938)، "قررت بالإجماع مبدأ الاستقالة لسائر النواب في مجالس الجماعات والمجالس البلدية والعمالية والمفوضيات المالية على هذا المنوال:

1. استقالة سائر النواب المسلمين حالا.
2. عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة ابتداء من 29 أوت 1937.
3. جمع سائر الاستقالات بين يدي رؤساء وحدات النواب بالنسبة للنواب المشاركين في هذه الوحدات، وبين يدي رئيس المؤتمر بالنسبة للنواب الذين ليسوا منضمين لتلك الوحدات.

4. الاتفاق بين مكتب اللجنة التنفيذية وممثلي وحدات النواب بالعمالات الثلاث لتقديم هذه الاستقالات دفعة واحدة.
5. الأجل النهائي لتقديم الاستقالات هو يوم 30 سبتمبر 1937.
6. المؤتمر يعلن إقصاء كل نائب منظم له إذا لم يمتثل لهذه القرارات.
7. المؤتمر الإسلامي الجزائري يتعهد ببذل كلما يستطيع بذله من جهود لإعادة انتخاب النواب الذين قدموا استقالتهم وذلك بعد أن تقع إجابة هذه المطالب وبعد إذن من المؤتمر"(FR.A.N.O.M, 10H88 :1938).

وهكذا تمت الدعوة إلى الاستقالة الجماعية للنواب المسلمين على اختلاف مستوياتهم، ففي يوم 29 أوت 1937 أصدر الشيخ عبد الحميد بن باديس نداء إلى كل المنتخبين المسلمين يدعوهم فيه إلى الاستقالة، وإلى عدم التعاون داخل المجالس المنتخبة ابتداء من التاريخ المذكور أعلاه، مع وضع استقالتهم لدى الرؤساء المنتخبين بالعمالات الثلاث أو لدى رؤساء المؤتمر الإسلامي الجزائري، بالنسبة للمنتخبين غير المنخرطين في اتحاديات المنتخبين، وتم تحديد آخر أجل لوضع الاستقالات بتاريخ 30 سبتمبر 1937 كما فرض عقوبات على الذين لم يقدموا استقالتهم ووعد المستقيلين بدعمه لهم خلال الحملات الانتخابية القادمة(FR.A.N.O.M, E214 : 1937).

وعلى إثر عدة نقاشات شارك فيها كل من النواب ابن حليمة، عباسة، عبد الإله، قرموش، شنتوف، معبد، سيدي قارا، تم الاتفاق على انتقاد حكومة الجبهة الشعبية وسياستها اتجاه الجزائريين، ليتم التصويت على مبدأ الاستقالة الجماعية من طرف جميع المشاركين ما عدا النائبين ابن حليمة وعباسة. وهنا نشير إلى أن موقف عباسة لم يكن بالجديد، وكل التقارير حوله تشير إلى انعدام أي توجه سياسي له إلى جانب خضوعه للشيخ ابن تكوك، وتأييده الكلي للإدارة الاستعمارية.وقام النواب وتنفيذا لقرار المؤتمر الذي طلب منهم تقديم استقالتهم، بالاجتماع بتلمسان بعدد بلغ حوالي 4000 نائب بالعمالة وشكلوا لجنة تضم اثنا عشر عضوا (12) لاستقبال الاستقالات من زملائهم وتمثلت في:

- ✓ من وهران: عبد الإله وسيدي قارة.
- ✓ من سيدي بلعباس: لالوت وجيلالي طالب (علما انه لم ينتخب).

- ✓ من تلمسان: قاضي وبوشامة (لم ينتخب).
- ✓ من مستغانم: ابن كريتلي والطاهر (لم ينتخب).
- ✓ من معسكر: بوعبسة.
- ✓ من باريقو: معبد (لم ينتخب).
- ✓ من غليزان: شميريك منور (لم ينتخب).
- ✓ من تيارت: بدراني (لم ينتخب).(D.A.W.O, CIE, 1937)

والمؤسف في الأمر أن نواب باريقو وتلمسان فقط من دعموا المؤتمر الإسلامي واستجابوا لقرار عدم التعاون داخل جمعيات المداولات بتاريخ 29 أوت 1937. وكان يوم 30 من نفس الشهر هو آخر أجل واستقبلت فيه اللجنة عدد قليل من الاستقالات، والذي لم يتجاوز 12 استقالة، وطيلة شهر أكتوبر كانت لجان غليزان المحلية وباريقو هي الوحيدة التي نظمت لقاءات كما أنه لم يتم تسجيل سوى لقاءين في شهر سبتمبر، الأول في مستغانم والثاني في تلمسان (D.A.W.O, CIE :1937)

مع العلم أن المعمرين قابلوا حركة الاستقالة لدى النواب بحركة استقالة جماعية من الوظائف العامة، حيث استقال حوالي ثلاثمائة (300) شيخ بلدية في 8 مارس 1938(البصائر،1938: 2)كان هدفها كسر حركة النواب وتثبيطها، وبعد مدة قصيرة على تشكيل حكومة دلاديبيهDaladier، أعلن رؤساء بلديات الجزائر يوم 22 سحب استقالتهم بعدما تلقوا ضمانات بعدم عرض مشروع بلوم فيوليت للنقاش، و تم التصويت على اقتراح تقدم به طالب عبد السلام يدين الاستعمار، إلى جانب إنشاء لجنة مشتركة عرفت بلجنة الاثنا عشر(12)، تضم هذا العدد من الأعضاء للإشراف على حركة الاستقالات عبر القطاع الوهراني، وتقديمها خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الذي حدد تاريخ انعقاده بيوم 29 أوت1937 (L'Echo d'Alger : 1937) ، ومن بين أعضاء هذه اللجنة عبد الإله وسيدي قارا من وهران ، لالوت وطالب الجيلالي من سيدي بلعباس، قاضي بوشامة من تلمسان، ابن كريتلي والطاهر من مستغانم ، بوعبسة من معسكر، معبد من باريقو، شميريك منور من غليزان وبدراني من تيارت(Touati, 1984 : 398)، هذا وتميزت فدرالية النواب للقطاع القسنطيني بالنشاط المكثف خلال هذه المرحلة، وركزت على متابعة النضال لتحقيق كل

الإصلاحات الخاصة بالجزائريين كالمساواة، الحفاظ على الشخصية الإسلامية واحترام الأشخاص والممتلكات(FR.A.N.O.M, E214 : 1937) ، ونشير هنا إلى أن عمالة قسنطينة كانت قد قدمت الاستقالات دون العودة إلى المؤتمر الإسلامي الذي كان قد ركز على جمعه للاستقالات وتقديمها بشكل موحد ،وبلغ عدد النواب المسلمين الذين استجابوا للدعوة بالاستقالة 3225 نائب بينما كان عدد المنتخبين المسلمين يقدر بأكثر من 12 ألف منتخب بالعمالات الثلاث(لشهب، 2007: 371)، وبلغ عدد الاستقالات بعمالة الجزائر مائة وخمسين(150) من بين أربعة آلاف وسبعمائة وخمسين(4750) نائب، وفي وهران كان العدد أقل،أما عمالة قسنطينة فكان عدد الاستقالات بها هو الأكبر حيث بلغت ثلاثة آلاف وستمائة(3600) من بين ستة آلاف و ثمانمائة (6800)عهدة، غير أن تراجع ابن جلول عن تقديم هذه الاستقالات قد تبعه تراجع نواب الجزائر (12 مستشار بلدي) عن استقالتهم في نهاية ديسمبر1937.(FR.A.N.O.M, boite N10H88 : 1937)

أما عن حركة الاستقالات بدائرة مستغانم فقد تقدم غلام الله المفوض المالي بتيارت(التي أصبحت دائرة مستقلة عن مستغانم) ببرقية تأييد إلى لجنة الاثنا عشر بتلمسان، وفي 18 أوت تقدم كل من مقدم محمود محمد رئيس جماعة دوار قريش وبلعيد الحاج رئيس جماعة دوار قرطوفة(قرب تيارت) باستقالتهما (D.A.W.O, boite 4473 :1937)، وفي 25 من نفس الشهر ترأس معبد اجتماعا بالمحمدية بحضور أعضاء من الحزب الراديكالي الاشتراكي المحلي والحزب الشيوعي، ليتم تسليم واحد وعشرين (21) استقالة إلى لجنة الإثنا عشر، من بينها إحدى عشر استقالة تنتمي إلى نواب المجلس البلدي للمحمدية. وعلى إثر انعقاد اجتماع المؤتمر الإسلامي بتاريخ 29 أوت 1937 تواصلت حركة الاستقالات، ليقدم جميع النواب البلديين بمستغانم استقالتهم في الثاني من شهر سبتمبر1937 (D.A.W.O, boite 4476 :1937) ، علما أن القائمة التي تقدمت بالاستقالة هي قائمة الوحدة والوئام التي كانت قد نجحت في انتخابات 1935، و كان يرأسها بلغولة محمد المفوض البلدي السابق والمتحصل على وسام الشرف. ومن خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة المؤتمر الإسلامي بتاريخ 29 أوت 1937 بالجزائر تم التأكيد على القرارات المتخذة (نفس القرارات المذكورة أعلاه) (FR.A.N.O.M, boite E//214 :1937).

كانت هذه الاستقالات المتتابعة دلالة على الموقف الموحد للنواب الجزائريين بشكل عام، إلا أنها لم توفّق إذ لم يمتثل لها بشكل فعلي سوى اثنا عشر منتخبا بلديا من تلمسان قدموا استقالتهم يوم 8 نوفمبر 1937، إلى جانب نواب باريقو، أما في بقية العمالة، فقد شارك المنتخبون بصورة عادية في كل المداولات، علما أنه تم التأكيد خلال الحملات الانتخابية الخاصة بالمجلس العام التي برمجتها الإدارة الفرنسية بهدف كسر هذه الحركة وإحباطها عن تقديم الاستقالات، حيث كان المترشحون وخاصة أولئك الممثلين للمؤتمر الإسلامي يؤكدون على تقديمهم لاستقالتهم من مناصبهم مباشرة بعد إعلان النتائج، أما عن فشل هذه المحاولة الجديدة في المقاومة الجزائرية، فيعود إلى انعزال نواب القطاع القسنطيني من جهة، ونتيجة تحدي الحكومة العامة في الجزائر لهذا الضغط الوطني بتجديد انتخابات المجالس العامة يوم 17 أكتوبر 1937، ذلك أن سفر وفد من المنتخبين برئاسة ابن جلول إلى فرنسا ولقائه يوم 31 ديسمبر 1937 بوزير الدولة المكلف بتنسيق شؤون شمال إفريقيا ألبير سارو Albert Sarrault، واستعراضه للإصلاحات التي يرغب المنتخبون في تحقيقها، وموافقة الحكومة الفرنسية على برنامج إصلاحات شاملة،إلى جانب قرار شوطان لدعم مشروع بلوم فيوليت،وطلبه المصادقة عليه بصفة استعجاليه في البرلمان، جعل المنتخبين يسحبون استقالاتهم ويستأنفون تعاونهم، لذلك فبعد عودته إلى الجزائر قام ابن جلول بحملة من أجل سحب الاستقالات(Kaddache, 2009 : 564) ، وفي جانفي 1938 صدر الأمر إلى النواب للعودة إلى مقاعدهم بالمجالس، وهكذا فقد كانت هذه الخطوة سببا في تراجع المنتخبين عن موقفهم، مما جعلهم محل انتقادات من قبل الوطنيين وخيّب ظن الجميع فيهم وحتى العلماء.

مع الإشارة هنا إلى أن آخر المبادرات الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية، كانت إصدار رئيس الحكومة دلاديبه Edouard Daladier يوم 17 مارس 1938 مرسومين لرفع عدد المفوضين الماليين المسلمين في مجلس الحكومة، واعتبرت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة المرسومين بداية إصلاح، وحاول ابن جلول العمل مجددا مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول والثاني، ليتوج

ذلك بتأسيس حزب التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري R.F.M.A، غير أن ذلك لم يتجاوز المحاولة الفردية.

خاتمة:

إن الملاحظ على هذه الاستقالات أنها لم تنفذ بشكل كبير، فكما ذكرنا أن نواب تلمسان وباريقو فقط نفّذوا مبدأ مقاطعة مداولات الجمعيات بتاريخ 29 أوت، وفي يوم 30 سبتمبر 1937 الذي كان آخر يوم لتقديم الاستقالات حوالي اثني عشر(12) فقط قدموا استقالتهم، وأصبح ضعف المؤتمر الإسلامي باديا بقلة التجنيد مقارنة مع الأول، وباستثناء اللجان المحلية لغليزان وباريقو التي كانت تنظم اللقاءات فلم يعقد خلال شهر ديسمبر سوى لقاءين أحدهما بمستغانم والآخر بتلمسان، علما أن اجتماع مستغانم كان قد عقد يوم 4 ديسمبر 1937، وعرف فشلا ذريعا، بينما عقد اجتماع تلمسان يوم 13 ديسمبر من نفس السنة جمع حوالي 300 شخص، وتم خلاله التأكيد على التمسك والثقة بحكومة فرنسا رغم الهزات التي واجهتها(FR.A.N.O.M, boite N10H88 : 1937) . وفي أواخر شهر مارس من سنة 1939 اجتمعت شعب جمعية العلماء بالعاصمة للنقاش حول قانون 8 مارس الذي أثار العديد من الغضب والسخط لدى الجزائريين بشكل عام وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بشكل خاص، وبعد عودة المجتمعين بدأوا بالاتصال بالنواب بمدنهم لإبلاغهم قرار الاجتماع وشرحوا لهم عواقب هذا القانون، ويبدو أنهم لقوا من نوابهم في المجالس الثلاثة (البلدية، العمالية والمالية)وغيرهم آذانا صاغية، وبدأت الرسائل تفد من شعب الجمعية، على غرار شعبة وهران بعد اتصالها بالسيد مكي رئيس النواب بالعمالة ورسالة الأستاذ فرحات بن الدراجي معتمد الجمعية بالعاصمة، بعد اتصاله بالدكتور البشير رئيس وحدة النواب بعمالة الجزائر(D.A.W.O, CIE : 1937)، فرغم كل ما ورد فإن آمال الجزائريين في النواب ظلت متواصلة وحركة الجمعية بقيت تحظى بالاهتمام والمتابعة في سبيل تحسين الأوضاع.

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو اليقظة السياسية التي بدأت بالانتشار بين الجزائريين، نتيجة النهضة الثقافية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال مرحلة الثلاثينيات من القرن الماضي، وهو ما رسخ الشعور بالذات الوطنية، واكتساب المناضلين الجزائريين صلابة في معاداتهم للحكم الفرنسي(D.A.W.O, Série I : 1973).

أما فيما يخص حركة الاستقالة الجماعية للنواب الجزائريين، فهي تعتبر خطوة ايجابية وسلوك احتجاجي حضاري معبر بوضوح عن التطور السياسي للجزائريين رغم رفض حكومة دلادييهDaladierلها في 7 ماي 1938 حيث اعتبرتها قرارا باطلا ، وهذا رغم الانقسام الكبير الموجود بين نواب عمالة وهران، والانتماءات الحزبية الكثيرة عندهم، حيث ظهر هذا الانقسام بشكل جلي بين نواب مدينة سيدي بلعباس ومعسكر، وفي مدينة مستغانم أيضا التي انضم فيها النائب ابن تهامي جيلالي إلى "الحزب الشعبي الفرنسي"، هذا وقد أيد أغلبية النواب المسلمين مشروع بلوم فيوليت الاشتراكي، إلى جانب نواب تلمسان الذين آزروا اليسار في مدينتهم مع شيخ بلديتها ألبير فالير Albert Valeur (FR.A.N.O.M , 10H88 : 1937)

كما تعتبر حركة الاستقالة هذه بعدا هاما من أبعاد الحركة الوطنية الجزائرية، حيث بنت رفضها على سياسة الحكومات اتجاه مسألة الجزائريين. ورغم عدم توصل هذه الحركة إلى ما سعت إليه بفشلها نتيجة انعزال نواب القطاع القسنطيني من جهة ونتيجة تحدي الحكومة العامة في الجزائر لهذا الضغط الوطني، بتحديدها تاريخ انتخابات تجديد المجالس العمالية من جهة أخرى، فإنها ظلت حدث ذا بعد وطني، ورد فعل سياسي ضد مماطلة الحكومة الفرنسية.

-التعاليق:

-التعليق رقم1 : حيث تزايد عدد سكان عمالة الجزائر بالضعف من سنة 1875 الى 1913، وتجاوز من 75 ألف الى 1400000 شخص

-التعليق رقم2: كان المدير السياسي لهذه الجريدة هو الدكتور ابن جلول، ورؤساء تحريرها كل من ممد العزيز قسوس والصيدلي فرحات عباس، والدكتور لخضاري، لمعلومات أكثر، يمكن الإطلاع على أعداد جريدة الوفاق الفرنكو-إسلامي، ومنها

L'Entente Franco-Musulmane, N8, 1935, N149, 17-03-1941, N86, 01-09-1938...

- التعليق رقم3 : يمكن الإطلاع أكثر على مواقف النواب وتتبع تطورها من خلال مداولات المجالس البلدية والمجالس العامة والمفوضيات المالية، الموجودة بسجلات المداولات بمراكز الأرشيف عبر مختلف الولايات إلى جانب أرشيف مكتبة بلدية وهران الغني بهذه السجلات.

-التعليق رقم4: ذكرت احد التقارير الفرنسية بأن الشيخ السعيد الزاهري كان يسعى لتأسيس جريدة ناطقة باللغة العربية باسم "جريدة المغرب العربي"بالتعاون مع أحد السوريين من

دمشق و الذي كان موجودا بالقطاع الوهراني و يعرف باسم " مصطفى"و هو يعمل لصالح الجريدة السورية " القبس "و يبدو ان الزاهري حسب التقرير كان يسعى لربط علاقات مع قادة الحركة المغربية و التي سيقترح عليها الاجتماع مستقبلا بالقطاع الوهراني و ذكر نفس التقرير أن الزاهري قد يكون يحصل على الدعم الشيوعي.

-التعليق رقم 5 : أما دعاة للمؤتمر فكانوا :ابن حورة وعاشورمن عمالة الجزائر طاهرات و خير الدين من عمالة قسنطينة ،الزاهري و بوشامة من عمالة وهران ،بينما كان الأعضاء المستشارون :الشيخ ابن باديس،الشيخ الإبراهيمي، الدكتور ابن جلول ،الدكتور الأخضري، معبد ،شرفي محي الدين ، قاضي محمد ،قاضي الطاهر ، باشطارزي ، كمال بوخدمي ،حسني عبد الله وموهوبي محمد.

-التعليق رقم6: مفدي زكريا : يعرف بشاعر الثورة الجزائرية، ولد يوم 12 جوان 1908 ببني يزغن بوادي ميزاب (غرداية) ، و توفي يوم 17 أوت 1977 ، التحق بتونس أين درس بالمدرسة الخلدونية ثم جامع الزيتونة و نال شهادتها ليعود بعدها إلى الوطن أين كانت له مشاركة فعالة في الحركة الدبية والسياسية، نشط في إطار الحركة الصلاحية ثم ناضل كعضو في نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لينضم بعدها إلى جبهة التحرير الوطني ن هو مؤلف النشيد الوطني الجزائري (قسما) إلى جانب كتابة اللهب المقدس و الإلياذة

-التعليق رقم7: ادوارد دلاديه: سياسي فرنسي من مواليد 18 جوان 1884 و توفي بتاريخ 10 أكتوبر 1970 عن عمر يناهز 86 سنة ، كان ينتمي إلى الحزب الراديكالي ، عين وزيرا للدفاع في عهد حكومة الجبهة الشعبية ثم رئيسا لمجلس الوزراء الفرنسي من 10 أبريل 1938 إلى 20 مارس 1940 ، شارك في مؤتمر ميونيخ مع الألمان

-التعليق رقم 8 : تمثلت هذه المطالب في التمثيل البرلماني، إلغاء قانون الأنديجينا، رفع التمثيل في المجالس المحلية بالنسبة للمسلمين، بناء المدارس الفرنسية العربية بأعداد كافية، تقديم المساعدة اللازمة للفلاحين المتضررين، إلى جانب المطالبة بالمساواة في العمل والأجور والخدمة العسكرية، يمكن العودة إلى كتاب Charles Robert Agéron6 l'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle, Paris, Sindbad, 1980-240

-التعليق رقم 9 : شوطان: من مواليد باريس يوم 1 فبراير 1885، توفي بواشنطن أين كانت تسكن عائلته يوم 1 جويلية 1963 و عمره حوالي 78 سنة ، رجل سياسي فرنسي ، و كان وزيرا للدولة في عهد حكومة الجبهة الشعبية ثم عين خلفا لليون بلوم من جوان 1937 إلى مارس

1938 شوطان: من مواليد باريس يوم 1 فبراير 1885، توفي بواشنطن أين كانت تسكن عائلته يوم 1 جويلية 1963 و عمره حوالي 78 سنة ، رجل سياسي فرنسي ، و كان وزيرا للدولة في عهد حكومة الجبهة الشعبية ثم عين خلفا لليون بلوم من جوان 1937 إلى مارس 1938

-التعليق رقم10: قرنوت :رجل سياسي فرنسي ولد يوم 2 نوفمبر 1876 ب (Lavaqueresse)Aisne وتوفي يوم 28 ماي 1943 بباريس، تميز بنشاطه في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان، كان محامي تميز بنبوغه الدراسي، عين وزيرا للتربية سنة 1936 في عهد حكومة ألبير سارو.

-التعليق رقم 11: ذكر محفوظ قداش أن الاجتماع تم يوم 15 أوت و أوردت الجريدة تاريخ 19 أوت، والمرجح هو أن المؤتمر قد عقد يوم 19 أوت 1937.

-قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ مركز الأرشيف لولاية وهران

D.A.W.O, Carton N 2260
D.A.W.O, Carton N 4062
D.A.W.O, Carton N4473
D.A.W.O, BP201
Délibérations du conseil général1936-1937

ثانيا/مركز الأرشيف بما وراء البحار Aix-En- Provence

FR.A.N.O.M, 9H28

FR .A.N.O.M, Oran, 10H88
FR.A.N.O.M, 11H48
FR .ANOM, Oran, 9H29
FR.A.N.O.M ,10H82
FR A.N.O.M, Oran, E214

ثالثا/ الصحف والجرائد

البصائر1936، 1937

L'Echo d'Alger 1937
L'Ikdam1921

رابعا/قائمة المراجع

1. إبراهيم مهديد، (2015)، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1919-1939، النهضة و الصراع السياسي، دار القدس العربي للنشر.
2. أبو القاسم سعد الله (1992)، الحركة الوطنية الجزائرية، (1930 – 1945) ، الجزء الثالث، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي.
3. أحمد لشهب، (2007)التحالفات السياسية في الحركة الوطنية من 1936 إلى 1951،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي و إداري، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أكتوبر.
4. أمال علوان،(2012-2013)، أثر الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية على الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (1935-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة سيدي بلعباس.
5. جمال قنان، (2007)، " عقد الثلاثينيات، تصاعد الكفاح الوطني و الذود عن الهوية "، مجلة المصادر، مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد 15، السداسي الأول.
6. خيرة بوسعادة ، (2012-2013)، "نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران ما بين 1919-1954" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران .
7. شارل روبير أجيرون(2008)، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير(1954)، المجلد الثاني، دار الأمة، الجزائر.
8. عبد الرحمن بن إبراهيم العقون ،(1984)، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ، الفترة الثانية (1936-1945) ، ج 2 ، الجزائر ، م. و. ك، الجزائر.
9. محمد بن سمينة ،(2005)، " قراءة في مسار الجهاد السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (من خلال تجربة رئيسها الأمام ابن باديس في المؤتمر الإسلامي 1936)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، العدد 12، السداسي الثاني .

1. Benallégue Chaouia Nora, Algérie, Mouvement ouvrier et question Nationale, 1919-1954, OPU, Alger ,2005.

2. Claude Collot, Jean Robert Henry, Mouvement National Algérien (textes 1912-1954), OPU, Alger, 1978.
3. Collot Claude, « Le congres musulman algérien », Revue des sciences juridiques économiques et politiques, Volume XI, N° 4, décembre 1974,pp 71-161
4. Guenaneche Mohammed, Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres,(1919-1939),traduit de l'arabe par Sid Ahmed Bouali, Entreprise nationale du livre, OPU, Alger,1990.
5. Jean Melia, Le Centenaire de la conquête et des reformes indigènes, ligue Française, en faveur des indigènes musulmans d'Algérie, Paris
6. Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, tome 3, O.P.U, Alger, 1978.
7. Marynower Claire, « Le moment Front populaire en Oranie, mobilisations et reconfigurations du milieu militant de gauche »,Le Mouvement Social, Paris, mars 2011 ,pp 9-22
8. MelasuoTuomo. Les mouvements politiques et la question culturelle en Algérie avant la guerre de libération. In: Cahiers de la Méditerranée, n°26, 1, 1983. Cités et nations au Maghreb. pp. 3-14; p5
9. Merad Ali, Le réformisme musulman en Algérie, (1925-1940), Ed El Hikma, Alger, 1999
10. Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, p52
11. Montagne Robert. La fermentation des partis politiques en Algérie. In: Politique étrangère, n°2 - 1937 - 2eannée. pp. 124-147.

12. Octave Depont , L'Algérie au Centenaire, l'œuvre française de libération, de conquête morale et de l'évolution sociale des indigènes ,Les berbères en France, La représentation parlementaire des indigènes ,préface de M. Pierre Godin, ancien président du conseil municipal de Paris, Bordeaux, imprimerie Cadoret,1928.
13. Soufi Fouad, « De l'Etoile Nord-Africaine au PPA, continuité ou rupture .Implantation et développement du Mouvement Nationale dans l'Ouest Algérien ,1936-1938 , Recueil

de conférences, L'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national Algérien, Actes du Colloque du 27 février au 1er mars 1987, Centre Culturel Algérien, Paris, 1988,pp 173-186.

14. Touati Lahouari, Economie, Société et Acculturation , l'Oranie colonisée, 1881-1937, thèse pour le doctorat du 3eme cycle, tome2, sous la direction du professeur André Noushi , 1984, Université de Nice, faculté des lettres, et sciences humaines , U.E.R d'histoire et de civilisation.